اقتصاد

أسعار العملات بالدولار الاميركي			
اليورو	0,897	الدينار العراقي	1154,2
الجنيه الإسترليني	0,656	الدينار الليبي	1,37
الريال القطري	3,64	الدرهم المغربي	9,68
الريال السعودي	3,75	الليرة السورية	220,49
الدينار الكويتي	0,303	الليرة اللبنانية	1506,5
الدرهم الاماراتي	3,67	الدينار التونسي	1,96
الريال العُماني	0,38	الدينار الجزائري	106,2
الدينار البحريني	0,37	الجنيه المصري	7,83

مؤشرات البورصات			
فوتسي 100 البريطاني	-%2,12	إي آي إكس 25 الهولندي	-%2,5
داكس الالماني	-%2,33	إي تي إكس النمسا	-%1,62
كاك 40 الفرنسي	-%2,61	آي إس إي 100 التركي	-%1,28
إيبكس 35 الإسباني	-%2,13	إي إس إكس 200 الاسترالي	%0,25
ميلانو 40 الإيطالي	-%3,11	آي دي إكس الإندونيسي	-%0,24
او إم إكس 30 السويدي	-%2,2	شنغهاي الصيني	-%0,37
إس إم آي السويسري	-%1,51	نيكاي اليابانى	-%2,15
موسكو الروسي	-%0,79	نيفتي الهندي	-%2,15

أسعار السلع والمعادن					
خام برنت	50,6 $	للبرميل	فول الصويا	874,62 $	للطن
الذهب	1123,7 $	للاوقية	القطن الاميركي	62,74 $	للقنطار
الفضة	34,9 $	للاوقية	البن الاميركي	120,67 $	للطن
البلاتين	1002,8 $	للاوقية	سكر لندن	349,25 $	للطن
النحاس	350,2 $	للطن	زيت النخيل الخام	382,5 $	للطن
البلاديوم	579,2 $	للاوقية	الكاكاو لندن	2109 $	للطن
القمح الاميركي	468,62 $	للطن	النيكل	661,2 $	للطن
الذُرة الاميركية	362,75 $	للطن	الرصاص	113,05 $	للطن

مجموعة الـ 20 متخوفة من الصين

جانب من اجتماع وزراء المالية ورؤساء البنوك المركزية، في دول مجموعة العشرين للاقتصادات الكبرى، الذي بدأ أمس في العاصمة التركية انقرة. ومن المتوقع أن تطالب مجموعة الـ 20 بكين بالمزيد من الإجراءات لمعالجة التباطؤ الاقتصادي، وسط احتمالات برفع الفائدة الأميركية. (Getty)

أرقام

1124,56

بلغ سعر الذهب في المعاملات الفورية أمس الجمعة 1124,56 دولارا للأوقية (الأونصة) بحلول الساعة 09:40 بتوقيت غرينتش، دون تغير يذكر عن سعره البالغ 1124,85 دولارا للأوقية يوم الخميس. وهبط سعر الذهب في العقود الأميركية الآجلة تسليم ديسمبر/كانون الأول 20 سنتاً إلى 1124,30 دولارا للأوقية.

220

جاءت بيانات الوظائف الأميركية أفضل من التوقعات، حيث ارتفع عدد الوظائف بمقدار 220 ألف وظيفة الشهر الماضي، وهو ما سيكون ذا أثر إيجابي على سوق المال الأميركي. وتسبب ذلك في تعزيز قيمة الدولار، وسط احتمالات رفع قريب للفائدة الأميركية.

كواليس

ثروة الرئيس النيجيري

قدم الرئيس النيجيري محمدو بوهاري قائمة ممتلكاته بالكامل للشعب. وقال بوهاري عبر بيان رسمي أمس الجمعة إنه يملك 5 منازل، ومزرعة تحتوي على 270 من الماشية، بالإضافة إلى أقل من 30 مليون نايرا نيجيرية (150,7 ألف دولار أميركي) في حساب مصرفي.

تأجيل إنشاء مفاعل

قالت شركة «إي دي أف» إن عمليات البناء في أول مفاعل نووي في بريطانيا منذ عقود من الزمن قد تأجلت إلى أجل لم يحدد حتى الآن. وأوضحت الشركة الفرنسية العاملة في مجال الطاقة أن المفاعل النووي المقرر بناؤه في منطقة «هينكلي بوينت سي» لن يبدأ في توليد الكهرباء في عام 2023 كما كان مخططا له.

تراجع أسواق الشحن

قال الاتحاد الدولي للنقل الجوي (اياتا) يوم الجمعة إن الطلب العالمي على الشحن الجوي تراجع في يوليو/تموز، بسبب تباطؤ التجارة العالمية.

النفط الرملي: ثورة جديدة في أميركا

المخاوف تكتنف دورة أسعار النفط بمزيد من الانخفاض، إذا نجح تعميم استخراج النفط الرملي بكلفة رخيصة بولاية يوتا الأميركية، لا تتجاوز 30 دولاراً للبرميل

لندن ـ **العربي الجديد**

في الوقت الذي لم ينته فيه صداع النفط الصخري الأميركي وتأثيراته السالبة مرحلياً على أسعار النفط، ربما تكون التقنيات الحديثة ستطلق ثورة جديدة من إنتاج النفط الرملي. في هذا الصدد قال الدكتور جيرالد بيلي، الرئيس التنفيذي السابق لمنطقة الخليج العربي بشركة «إكسون موبيل»، إن التقنيات الحديثة التي استخدمت في حقل للنفط الرملي في أميركا، نجحت في إنتاج هذا النفط بكلفة رخيصة وغير ضارة بالبيئة. وحتى العام الماضي، كانت الجماعات البيئية تطالب بوقف إنتاج النفط الرملي الكندي، لأضراره البالغة في تلويث البيئة وكلفة استخراجه العالية. وحسب اللقاء الذي أجرته نشرة «أويل برايس» مع بيلي الذي يعمل حالياً في مشروع تجريبي بحقل في ولاية يوتا الأميركية، فإن التقنيات الجديدة التي استخدمت في استخراج ومعالجة النفط الرملي بالولاية نجحت في استخراج النفط بكلفة لا تتجاوز 30 دولاراً للبرميل، كما أن التقنية تمكنت من تنظيف عمليات الاستخراج من المواد الملوثة بالبيئة.

ويقول الخبير الأميركي إن الحقل الذي نفذت فيه هذه التقنية حقل صغير ينتج 250 برميلاً يومياً، إلا أن الشركة تعمل على تجريب التقنية في حقل جديد يقدر إنتاجه بحوالى 5000 برميل يومياً. وأشار إلى أن كلفة البرميل المستخرج من الحقل الجديد المزمع البدء فيه في العام المقبل تقدر بحوالى 20 دولاراً للبرميل. ويذكر أن كلفة النفط الرملي كانت تتراوح بين 70 و90 دولاراً للبرميل في كندا، كما أنه ذو أضرار بيئية عالية. ومن المتوقع أن تعمق ثورة «النفط الرملي» إذا نجحت أزمة أسواق النفط العالمية التي تعاني حالياً من تخمة، ربما تستمر في دفع أسعار النفط نحو 25 دولاراً خلال العام المقبل. ويذكر أن ثورة النفط الصخري في أميركا، كانت أحد أسباب التخمة الرئيسية التي دفعت المعروض النفطي إلى الارتفاع فوق الطلب العالمي بأكثر من 3 ملايين برميل يومياً. وتنتج الولايات المتحدة حالياً حوالى 9,4 ملايين برميل يومياً، حسب إحصائيات إدارة معلومات الطاقة الأميركية لشهر أغسطس/آب. وفي حال نجاح هذه التقنية فإنها ستفتح الباب لإنتاج احتياطات النفط الرملي الذي يقدر بحوالى 320 مليار برميل في أميركا. وتشير معلومات إدارة الطاقة الأميركية بشأن احتياطات النفط الرملي العالمية، إلى أن الأردن يعتبر من بين الدول العربية الغنية بالنفط الرملي، ولكن من غير المعروف عما إذا كانت التقنية الأميركية الجديدة خاصة بنوعية النفط الصخري في أميركا، أم أنها ستصلح لإنتاج النفوط الرملية الأخرى. وانخفضت أسعار النفط أمس الجمعة، واتجه خام القياس العالمي مزيج برنت صوب 50 دولاراً للبرميل، بعد خفض توقعات النمو الأوروبي الذي أجج المخاوف بشأن آفاق الطلب، في وقت يشهد وفرة كبيرة في المعروض. وقال البنك المركزي الأوروبي يوم الخميس إن المشكلات الاقتصادية في الصين والأسواق الناشئة قد تدفع منطقة اليورو التي تضم 19 دولة عضوا إلى دائرة انكماش الأسعار في الأشهر المقبلة. وتراجع سعر خام برنت في عقود أكتوبر/تشرين الأول 20 سنتاً إلى 50,48 دولارا للبرميل، بعدما لامس أدنى مستوى له في الجلسة عند 49,68 دولارا للبرميل. ونزل الخام الأميركي 30 سنتاً إلى 46,45 دولارا للبرميل. وكان خبير استثمار عالمي قد أبلغ صحيفة «فاينانشيال تايمز» الأميركية، أن سعر النفط من نوعية خام غرب تكساس، ربما ينخفض إلى 25 دولاراً للبرميل خلال الفترة المقبلة.

ملف

ينخر فساد العقود الحكومية في اقتصاد الدول العربية، التي تعاني أغلبها من هشاشة مالية، لتخسر هذه البلدان عشرات مليارات الدولارات سنوياً بسبب تلاعبات وفساد مالي، يتركز أغلبه في ترسية المشروعات في مختلف القطاعات المفترض أن يستفيد منها المواطنون بالأساس. وبحسب منظمة الشفافية الدولية، فإن الفساد في العديد من الدول منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي يأخذ طريقاً تصاعدياً. وتعد العراق والسودان وليبيا من أقل الدول مواجهة للفساد، ما يزيد تفاقم الأوضاع المعيشية ويعرقل تطور اقتصاداتها

فساد العقود الحكومية ينخر اقتصاد العرب

إهدار المليارات في ليبيا

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

حلّت ليبيا بين الدول العشر الأكثر فساداً في العالم، وفقاً لمؤشر الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2015، بينما انتهجت الحكومات الليبية المُتعاقبة سياسات مالية منفلتة خلال السنوات الأربع الماضية دون ضوابط في الإنفاق، ما تسبب في هدر مليارات الدولارات دون تنمية في البلاد .

وبينما يصعب حصر إجمالي خسائر الفساد في ليبيا، التي تعاني تردياً اقتصادياً بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية، إلا أن تقارير رقابية تخرج بين الحين والآخر تشير إلى وجود هدر مالي كبير في قطاعات عدة بالبلاد الغنية بالنفط.

وذكر ديوان المحاسبة الليبي، أعلى هيئة رقابية في البلاد مؤخراً، أن حجم إنفاق الحكومات المتعاقبة على مدى السنوات الثلاث الماضية، والتي أعقبت ثورة 17 فبراير/ شباط 2011، بلغ نحو 158 مليار دينار (121,5 مليار دولار)، موضحاً أن الإنفاق الحكومي اتسم خلال الأعوام السابقة بالإسراف والهدر.

وفي تصريح لـ«العربي الجديد»، قال محسن دريجة، مدير عام محفظة «ليبيا أفريقيا» للاستثمار، وهي مملوكة للمؤسسة الليبية للاستثمار، والتي تدير الغالبية من محفظ دخل النفط في ليبيا لـ«العربي الجديد»، إن أصول المحفظة كانت تبلغ 5 مليارات دولار قبل الثورة، بينما تصل الآن إلى 3,5 مليارات دولار، وهو ما يعني ضياع 1,5 مليار دولار خلال 4 سنوات، بسبب سوء الإدارة والفساد المالي.

وعلى رغم تكليف 50 جهة من الحكومات المتعاقبة في ليبيا طوال السنوات الأربع الماضية، بشأن متابعة الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج بهدف استردادها، إلا أن البلاد لم تستعد أي «دينار» للخزانة العامة حتى الآن، حسب تقارير حكومية.

وذكر رئيس قسم التحقيقات بمكتب النائب العام، الصديق الصور، في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد»، أن مكتبه غيّب بشكل كامل ولم يبلغ من قبل الحكومات المتعاقبة بالإجراءات المُتعلقة بشأن الأموال المهربة خلال فترة حكم معمر القذافي.

وقال الصور، إن الأموال المهربة من الصعب تقديرها، حيث لم تضع الحكومات استراتيجية محددة وفق الشفافية والمعايير الدولية لإعادة الأموال إلى الدولة الليبية.

كما أن استثمارات ليبيا في الخارج لم تحقق عوائد مالية تذكر، بل تكبدت خسائر كبيرة. وذلك بسبب سوء الإدارة وعدم وجود رقيب على الصناديق السيادية في ظل تنازع السلطات وفقا لتقارير رقابية.

والمؤسسة الليبية للاستثمار البالغ رأسمالها 67 مليار دولار، استثمرت ما قيمته 23 مليار دولار من أصولها في استثمارات منخفضة المخاطر وذات عوائد مالية متدنية مثل الإيداعات المؤجلة والاستثمار بالسندات.

وأكد أحمد أبوليس، عميد كلية الاقتصاد بجامعة طرابلس لـ«العربي الجديد»، أن ليبيا بعد الثورة كانت في حاجة لإجراء إصلاحات على سياسات التوظيف والأجور والدخل وأن استحقاقات إعادة الإعمار كبيرة وليس هنالك مبرر لاتباع سياسة مالية توسعية منفلتة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى انهيار اقتصادي حتمي للبلاد.

العراق والسودان على القمة عربياً والخليج الأقل

العربي الجديد

لم تنج سوى دول محدودة في المنطقة العربية من الفساد الذي ينخر في اقتصاد العديد من البلدان التي تشابهت إلى حد كبير في تركز هذا الفساد في الصفقات والتعاقدات الحكومية التي وصلت في دولة مثل العراق إلى إبرام صفقات وهمية بعشرات مليارات الدولارات على مدار السنوات الماضية من قبل مسؤولين حكوميين، لم تجد الرقابة طريقاً إليهم رغم تعدد التقارير والبلاغات.

وكانت منظمة الشفافية الدولية، قد أعلنت أن 5 دول عربية تذيلت قائمة مؤشر عالمي يتعلق بمكافحة الفساد أكثرها حدة العراق والسودان وليبيا واليمن وسورية، بينما لم تكن أغلب الدول العربية في موقف النزاهة رغم ابتعادها عن الترتيب المتأخر، في حين كانت دول الخليج العربي الأكثر تقدماً في مكافحة الفساد وفق المؤشر.

وبحسب تقرير للمنظمة الدولية في ديسمبر/كانون الأول الماضي، تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً في مكافحة الفساد بينما حلت في المركز 25 عالمياً من إجمالي 175 دولة، وجاءت قطر في المركز الثاني عربياً والـ 26 عالمياً.

وكان الترتيب الثالث عربياً لكل من البحرين والأردن والمملكة العربية السعودية، حيث اشتركوا جميعاً في المركز 55 عالمياً، ثم سلطنة عمان والكويت في المركزين الرابع والخامس عربياً والمركزين 64 و67 عالمياً. ثم بعد ذلك تونس والمغرب ومصر والجزائر في المراكز 79 و80 و94 و100 على التوالي.

وفي المراكز الأخيرة عربياً وعالمياً جاءت سورية في المركز 159، واليمن 161، وليبيا 166، والعراق 170، والسودان 173، ثم الصومال 174.

مازق عراقي

وساهم الفساد الحكومي المتمثل في الصفقات والتعاقدات، في إدخال الاقتصاد العراقي في مازق كبير، ليتزامن ذلك مع الضغوط الحادة التي تسبب فيها تهاوي أسعار النفط بأكثر من 50% عالمياً ما قلص من إيرادات هذا البلد، كذلك من ارتفاع كلفة الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية داعش في مناطق واسعة من شمال وغرب البلاد.

وبحسب تقارير رسمية «ينخر الفساد المؤسسات الحكومية في العراق منذ عام 2003، ليطاول تعاقدات وصفقات وزارتي الدفاع والداخلية بشكل خاص، فضلاً عن ملفات الزراعة والصناعة والتجارة وغيرها من الوزارات والمؤسسات».

وبحسب خبراء وبرلمانيين، فإن الحكومة الحالية في العراق فشلت في مواجهة الفساد، الذي كبد البلاد خسائر بأكثر من 100 مليار دولار خلال فترة حكم رئيس الوزراء السابق نوري المالكي على مدار 8 أعوام حتى منتصف 2014، تم توجيهها لمشاريع أقرّتها الحكومة وتبين أنها وهمية، وفق لجنة النزاهة العراقية.

وقال الباحث العراقي في الشؤون التجارية، مضر الوائلي، لـ«العربي الجديد»، إن هناك سياسيين يتخفّون خلف وسطاء ومساعدين لتمرير الصفقات الفاسدة ليكونوا بعيدين عن الشبهات».

ومن بين التحقيقات التي أجرتها الحكومة العراقية الحالية، ما كشفت عنه مصادر عراقية رفيعة، في ديوان الرقابة المالية في مايو/أيار الماضي، عن إجراء الحكومة تحقيقات موسعة للتوصل إلى مصير أكثر من مليارَي دولار اختفت من الموازنة العراقية وتحديداً من حسابات مجلس الوزراء في الفترة من 22 نوفمبر/تشرين الثاني عام 2013 إلى 8 يوليو/تموز عام 2014 وخلال فترة رئاسة نوري المالكي للحكومة.

ولم تقتصر اتهامات الفساد على حكومة المالكي السابقة، إنما امتدت إلى حكومة حيدر العبادي الحالية، التي تواجه اتهامات بإهدار المال العام في إبرام صفقات لشراء الأسلحة من روسيا، تقول تقارير برلمانية إن بعضها لم يكن ضرورياً.

انفلات في ليبيا

ولم يكن الوضع أفضل حالاً في ليبيا، التي انتهجت الحكومات المُتعاقبة فيها خلال السنوات الأربع الماضية، سياسات مالية منفلتة دون ضوابط في الإنفاق، وفق تقارير رقابية، ما تسبب في هدر مليارات الدولارات دون تنمية في البلاد.

وبينما يصعب حصر إجمالي خسائر الفساد في ليبيا، التي تعاني ترديا اقتصاديا بسبب الأضطرابات السياسية والأمنية، إلا أن تقارير رقابية تخرج بين الحين والآخر تشير إلى وجود هدر مالي كبير في قطاعات عدة بالبلاد الغنية بالنفط.

وذكر ديوان المحاسبة الليبي، أعلى هيئة رقابية في البلاد مؤخراً، أن حجم إنفاق الحكومات المتعاقبة على مدى السنوات الثلاث الماضية، والتي أعقبت ثورة 17 فبراير/ شباط 2011، بلغ نحو 158 مليار دينار (121,5 مليار دولار)، موضحاً أن الإنفاق الحكومي اتسم خلال الأعوام السابقة بالإسراف والهدر.

وفي تصريح لـ«العربي الجديد»، قال محسن دريجة، مدير عام محفظة «ليبيا أفريقيا» للاستثمار، وهي مملوكة للمؤسسة الليبية للاستثمار والتي تدير الغالبية من محفظ دخل النفط في ليبيا لـ«العربي الجديد»، إن أصول المحفظة كانت تبلغ 5 مليارات دولار قبل الثورة، بينما تصل الآن إلى 3,5 مليارات دولار، وهو ما يعني ضياع 1,5 مليار دولار خلال 4 سنوات، بسبب سوء الإدارة والفساد المالي، بينما تشير التقارير الرقابية إلى أن الفساد والإهدار المالي لم يقتصرا على قطاع الاستثمارات وإنما يشملان قطاعات أخرى منها الصحة والتعليم والإسكان.

أغلب الفساد يتعلق بتنفيذ المشروعات (فرانس برس)

مواجهة في تونس

وفي تونس تشير تقارير حكومية، حول الجرائم المالية وغسيل الأموال، إلى أن الفساد يضرب 20% من قيمة العقود الحكومية، لافتة إلى أن نسبة الفساد في هذه العقود تمثل 4% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل 4 مليارات دولار.

وتحاول الحكومات التونسية المتعاقبة، بعد ثورة 2011 ، السيطرة على نزيف الفساد في العقود الحكومية، بعد أن أثبتت الملفات، التي تم كشفها بعد سقوط نظام المخلوع، عن اختلاسات كبيرة قام بها المتنفذون في النظام السابق. وصادقت حكومة المهدي جمعة في مارس/آذار 2014 على قانون جديد للعقود الحكومية، يهدف إلى تدعيم دور الصفقات العمومية في تحقيق الأهداف التنموية، وتسريع إنجاز المشاريع العمومية من ناحية، وإلى تكريس قواعد الحوكمة الرشيدة وخاصة المتعلقة منها بالشفافية والنزاهة. وتشير تقارير حكومية، حول الجرائم المالية وغسيل الأموال، إلى أن الفساد يضرب 20% من قيمة العقود الحكومية، كما بينت التقارير ذاتها أنّ نسبة الفساد في هذه العقود تمثل 4% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، أي في حدود 4 مليارات دولار.

وقامت تونس منذ سنتين بإجراء تعديلات جزئية على منظومة العقود الحكومية الجديدة، التي تحمل بوادر قانون للعقود وفق المعايير الدّولية.

وتهدف الإصلاحات التي أقرتها إلى التسريع في إنجاز المشاريع العمومية، وذلك بإضفاء مزيد من المرونة على الإجراءات وإعطاء المزيد من الصلاحيات للمشترين العموميين، بالنظر للخبرة التي اكتسبوها في مجال إبرام العقود الحكومية .

وأفضت نتائج التقييم، التي أجرتها حكومة حمادي الجبالي في فترة حكم الترويكا، إلى وجود ثغرات عديدة في مجال إبرام العقود الحكومية مقارنة بالمعايير الدولية، وهو ما أدى إلى استشراء الفساد في تونس.

ويعتبر رئيس هيئة مكافحة الفساد، سمير العنابي، أن القطاعات الأكثر عرضة للخروقات والفساد هي العقود الحكومية والجمارك والطاقة والمناجم والمجال العقاري، مشيراً إلى أنه لم يقع اتخاذ الاحتياطات اللازمة إثر الثورة لوضع حد للمستفيدين من منظومة الفساد في تونس، وفق تصريحه لـ«العربي الجديد».

وكشف المستشار بالمحكمة الإدارية، عبد اللطيف مقطوف، عن أن كل الصفقات، بسبب الفساد الحكومي والأنشطة المالية غير المشروعة.

عطاءات الأردن

وتعد العطاءات الحكومية في الأردن، أحد أشكال الفساد المالي والإداري، فيما تشكل هذه العطاءات نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق العام سنوياً، الذي يذهب غالبيته لمشاريع بنى تحتية وأساسية في قطاعات مختلفة، يصل إجماليه إلى نحو 700 مليون دولار.

وقال مصطفى الرواشدة، رئيس لجنة النزاهة وتقصي الحقائق في البرلمان الأردني، لـ«العربي الجديد»، إن هناك حالات فساد في العطاءات الحكومية، ولكن لا يُعرف بشكل واضح عددها وقيمتها.

وأشار إلى أنه سيتم إجراء تعديل تشريعي على قانون العطاءات العامة، بهدف ضبط العطاءات والحد من حالات الفساد فيها، مشدداً على أنه سيتم متابعة ملف العطاءات الحكومية باستمرار للحد من حالات الفساد والتلاعب التي تحدث.

إنفاق سعودي ضخم

وبينما جاءت الدول الخليجية مجتمعة في مراكز متقدمة في مؤشر محاربة الفساد، إلا أن تعثر المشروعات الحكومية في المملكة العربية السعودية يعد مؤرقاً للجهات الرقابية في المملكة التي تنسم بحجم إنفاق ضخم سنوياً.

ويستحوذ الإنفاق الخاص بالمشروعات على نحو 38,5% من الميزانية العامة للدولة، حيث تقدر النفقات في موازنة العام الحالي 2015 بنحو 860 مليار ريال (229,3 مليار دولار). وتشير تقديرات إلى أن عدد المشاريع الحكومية المتعثرة يبلغ نحو 672 مشروعاً، بقيمة إجمالية تفوق تريليون ريال (267 مليار دولار). وبحسب وزارة الشؤون البلدية والقروية، فإن ما يقارب 85% من إدارات المشاريع الحكومية تجاوزوا المدة الزمنية المخطط لها لتنفيذ مشروعاتهم، مشيرة إلى تعثر نحو 64,2% من المشاريع الحكومية في مرحلتي التنفيذ والإنشاء، بينما تقل نسبة التعثر في تخطيط المشروع إلى نحو 23,8%، في حين يشكل نقص الموارد البشرية ما يقارب 55,7%. وقال نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) عبد الله العبد القادر، إن: «المؤشرات الأولية للهيئة أظهرت تفشي ظاهرة التخطيط والتصميم والإشراف والتنفيذ في المشاريع الحكومية بعتريه الإهمال والتجاوزات والمخالفات وسوء التنفيذ».

وأكد المحلل الاقتصادي، محمد النويصر، أن المشكلة الأكبر التي تواجه، تنفيذ المشاريع الحكومية، هو أن وزارة المالية تبحث دائماً عن أرخص الأسعار. وقال النويصر لـ«العربي الجديد»: «هذا الأمر يقود لأن يتم ترسية المشروع على مقاولين غير مؤهلين، كما أن كثير من الجهات الحكومية لا تملك الكوادر الفنية المسؤولة عن تنفيذ المشاريع، وهو ما يؤثر على مستوى استدام الأعمال، وتشكل خسارة اقتصادية كبيرة».

وتابع: «تعثر المشاريع الحكومية بات ظاهرة سلبية، ولابد من تكاتف الجهات الرسمية وتضافر جهودها لوضع الحلول المناسبة لهذه الظاهرة، ولابد أن يكون تقييم المشروع على أساس جودة الخدمة وليس الأسعار».

ودفع تطور ملف تعثر المشاريع، الذي بات يؤثر على الحياة الاقتصادية السعودية مؤخراً، حيث وصف في فتوى رسمية، تغيير العقود والمناقصات والتلاعب فيها، وتنفيذ المشاريع بشكل خاطئ، بالتعاون على الإثم والعدوان، وأكل أموال الناس بالباطل.

> 5 دول عربية تذيلت قائمة مؤشر عالمي يتعلق بمكافحة الفساد

تونس: خُمس الصفقات الحكومية بلا نزاهة

تونس ـ **فرح سليم**

تحاول الحكومات التونسية المتعاقبة، ما بعد ثورة 2011 ، السيطرة على نزيف الفساد في العقود الحكومية بعد أن أثبتت الملفات، التي تم كشفها بعد سقوط نظام المخلوع، عن اختلاسات كبيرة قام بها المتنفذون في النظام السابق .

وصادقت حكومة المهدي جمعة في مارس/آذار 2014 على قانون جديد للعقود الحكومية، يهدف إلى تدعيم دور الصفقات العمومية في تحقيق الأهداف التنموية، وتسريع إنجاز المشاريع العمومية من ناحية، وإلى تكريس قواعد الحوكمة الرشيدة وخاصة المتعلقة منها بالشفافية والنزاهة. وتشير تقارير حكومية، حول الجرائم المالية وغسيل الأموال، إلى أن الفساد يضرب 20% من قيمة العقود الحكومية، كما بينت التقارير ذاتها أنّ نسبة الفساد في هذه العقود تمثل 4% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، أي في حدود 4 مليارات دولار.

وقامت تونس منذ سنتين بإجراء تعديلات جزئية على منظومة العقود الحكومية الجديدة، التي تحمل بوادر قانون للعقود وفق المعايير الدّولية.

وتهدف الإصلاحات التي أقرتها إلى التسريع في إنجاز المشاريع العمومية، وذلك بإضفاء مزيد من المرونة على الإجراءات وإعطاء المزيد من الصلاحيات للمشترين العموميين، بالنظر للخبرة التي اكتسبوها في مجال إبرام العقود الحكومية .

وأفضت نتائج التقييم، التي أجرتها حكومة حمادي الجبالي في فترة حكم الترويكا، إلى وجود ثغرات عديدة في مجال إبرام العقود الحكومية مقارنة بالمعايير الدولية، وهو ما أدى إلى استشراء الفساد في تونس.

ويعتبر رئيس هيئة مكافحة الفساد، سمير العنابي، أن القطاعات الأكثر عرضة للخروقات والفساد هي العقود الحكومية والجمارك والطاقة والمناجم والمجال العقاري، مشيراً إلى أنه لم يقع اتخاذ الاحتياطات اللازمة إثر الثورة لوضع حد للمستفيدين من منظومة الفساد في تونس، وفق تصريحه لـ«العربي الجديد».

وكشف المستشار بالمحكمة الإدارية، عبد اللطيف مقطوف، عن أن كل الصفقات، التي يفوق مبلغها 5 ملايين دينار، أي نحو 2,6 مليوني دولار كانت تحال إلى رئاسة الجمهورية، وهو ما مكن من نهب آلاف المليارات. وكانت العقود الحكومية من أوّل المجالات، التي شملتها عملية الإصلاح خلال المرحلة الانتقالية، باعتبار وزنها في الإنفاق العمومي .

بدوره يعتبر الخبير الاقتصادي، محمد الجرابة، أنه من الصعب حصر الخسائر الناجمة عن الفساد في العقود الحكومية في غياب إثباتات وأرقام صحيحة، مشيراً إلى أن الصفقات كانت تسند في عهد المخلوع إما للعائلة الحاكمة، أو إلى المقربين منها، وهو ما خلق لوبيات فساد كبيرة احتكرت الانتفاع بهذه العقود لسنوات طويلة .

وأوضح الجرابة أنه رغم المراجعات، التي أجرتها حكومات ما بعد الثورة على القانون المنظم للعقود الحكومية، إلا أن الإشكال الأساسي يبقى قائما ما لم تراجع الحكومة البند المتعلق بالسعر الأقل، معتبرا أن شرط تقديم السعر الأقل في طلب العروض للحصول على الصفقة خاطئ، ولم يعد يتماشى ومنطلق السوق المتحرك .

رجال أعمال بن علي

دعت منظمة الشفافية الدولية البرلمان التونسي الى عدم المصادقة على مشروع قانون «المصالحة» الذي اقترحه الرئيس الباجي قائد السبسي، محذرة من انه «سيشجع» على الفساد و«اختلاس المال العام» في حال تمريره. وكانت حكومة الحبيب الصيد تبنّت مشروع قانون يتعلّق بإجراءات خاصة بالمصالحة في المجال الاقتصادي والمالي مع رجال اعمال حكومة بن علي واحالته الى البرلمان للمصادقة عليه.

267 مليار دولار قيمة المشاريع المتعثرة

الرياض ـ **خالد الشايع**

رغم الإنفاق الحكومي الضخم على المشروعات في المملكة العربية السعودية، إلا أن معظم الوزارات تعاني من تعثر المشاريع حيث لم يرَ أكثر من 44% من المشاريع التي تم اعتمادها خلال السنوات الخمس الماضية النور وفق التقارير الرسمية، بسبب ضعف المتابعة الحكومية والمقاولين، أو تأخر صرف مستحقات الشركات.

ويستحوذ الإنفاق الخاص بالمشروعات على نحو 38,5% من الميزانية العامة للدولة، حيث تقدر النفقات في موازنة العام الحالي 2015 بنحو 860 مليار ريال (229,3 مليار دولار).

وتشير تقديرات إلى أن عدد المشاريع الحكومية المتعثرة يبلغ نحو 672 مشروعاً، بقيمة إجمالية تفوق تريليون ريال (267 مليار دولار).

وبحسب وزارة الشؤون البلدية والقروية، فإن ما يقارب 85% من إدارات المشاريع الحكومية تجاوزوا المدة الزمنية المخطط لها لتنفيذ مشروعاتهم، مشيرة إلى تعثر نحو 64,2% من المشاريع الحكومية في مرحلتي التنفيذ والإنشاء، بينما تقل نسبة التعثر في تخطيط المشروع إلى نحو 23,8%، في حين يشكل نقص الموارد البشرية ما يقارب 55,7%.

وأرجعت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في السعودية (نزاهة)، أسباب تأخر المشروعات لأربعة أسباب، تتمثل في :«عدم الاعتناء بإعداد مواصفات المشاريع وشروطها قبل طرحها في المنافسة، وإسناد الأعمال من الباطن، وضعف الإشراف، وضعف كفاءة أعضاء لجان الاستلام الابتدائي والنهائي للمشاريع».

> تشير التقديرات إلى أن عدد المشاريع الحكومية المتعثرة في السعودية يبلغ نحو 672 مشروعاً، بقيمة إجمالية تفوق تريليون ريال (267 مليار دولار)

وقال نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة»، خالد بن عبد المحسن المحيسن لـ «العربي الجديد»، فإن الهيئة رصدت المئات من إيرادات هذا البلد، كذلك من ارتفاع كلفة في مناطق واسعة من شمال وغرب البلاد.

وبحسب تقارير رسمية «ينخر الفساد المؤسسات الحكومية في العراق منذ عام 2003، ليطاول تعاقدات وصفقات وزارتي الدفاع والداخلية بشكل خاص، فضلاً عن ملفات الزراعة والصناعة والتجارة وغيرها من الوزارات والمؤسسات، أسفرت عن هدر هائل للأموال، حتى وصلت خزينة الدولة إلى عجز كبير، لتعلن كتل وأحزاب سياسية حاجة العراق إلى الاقتراض من البنك الدولي لسد احتياجات البلاد من السيولة النقدية.

وكان عام 2015 شهد صفقات أسلحة بين العراق وروسيا، أثارت الشبهات لدى المراقبين. وأبرمت وزارة الدفاع العراقية صفقة توريد 130 دبابة روسية مطلع 2015 مخصصة لحرب المدن و50 مدرعة مضادة للصروخ و42 فضلاً عن صواريخ مضادة للدروع و42 مضاد أرضي بالليزر.

وكانت قيمة هذه الصفقة، التي عقدها رئيس الوزراء حيدر العبادي خلال زيارته لروسيا في مايو/ أيار من العام الجاري، قد بلغت 3 مليارات دولار، بحسب المصادر.

لكن خبراء عسكريين كشفوا أنّ هذه الصفقات سبّبت هدراً للأموال العراقية، فكثير من تلك الأسلحة تحوّلت في ساحة المعركة إلى خردة بعد دخولها المعارك مع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وخاصةً الطائرات المروحية والدبابات والدروع التي قيل عنها بأنها مقاومة للعبوات الناسفة وصواريخ الدروع، «لكن الحقيقة أنه لا توجد آلية تقاوم العبوات الناسفة شديدة الانفجار على الإطلاق، وهذه كذبة تسويقية يعرفها العسكريون تماماً».

ولا تشمل ملفات الفساد وزارة الدفاع فحسب، بل عصفت بوزارات الداخلية والزراعة والصناعة والتجارة، في دوامة لا تكاد تخرج منها البلاد حتى تقع في دوامة أخرى من الفساد.

وكشفت مصدر رفيع في وزارة الداخلية، رفض الكشف عن اسمه، عن ملفات فساد كبيرة في الوزارة خلال عام 2015 شملت تجهيز الوزارة بأسلحة وأعتدة غير مطابقة للمواصفات المطلوبة وبقيمة مالية أعلى بكثير عن قيمتها الحقيقية، وأنّ فارق السعر الذي قدمته الشركة الموزدة لوزارة الداخلية بلغ 140 مليون دولار. كما كشفت اللجنة القانونية في وزارة الداخلية، في بيان سابق، أنّ «الشركة التي تعاقدت معها الوزارة لتوريد أسلحة وأعتدة تم تسليمها عقد التجهيز دون دعوة شركات أخرى لإجراء تنافس في الأسعار، فيما كان الفارق السعري الذي قدمته الشركة 140 مليون دولار، فضلاً عن 5% لأحد كبار ضباط الوزارة، وتبيّن في ما بعد أنّ هذه الشركة مختصة بالأعمال المدنية وليس لها صلة بالشؤون العسكرية». ولا يختلف الحال في وزارتي الزراعة والتجارة عما هو عليه في الدفاع والداخلية، فعقود تجهيز المعدات والمستلزمات الزراعية فاحت رائحتها في أروقة المنطقة الخضراء وسط العاصمة بغداد.

وكان النائب عن التحالف الوطني أحمد الجلبي كشف في تصريح سابق، عن استيراد وزارة الزراعة لطائرات زراعية فرنسية غير مطابقة للمواصفات وبفارق سعري يختلف عن المدون في عقد التجهيز، فيما تم رفع العقد إلى هيئة النزاهة ضد وزير الزراعة ووكيله الإداري والمالي، بحسبه، فيما أثيرت عشرات ملفات الفساد حول وزارة التجارة منذ 2003 وحتى اليوم وكان من تلك الملفات خلال عام 2015 صفقة الرز الفاسدة. وقال الباحث في الشؤون التجارية مضر الوائلي، إنّ «كميات الرز الواجب توفيرها في مفردات البطاقة التموينية للمواطنين تقدّر بـ120 طن سنوياً، وهناك سياسيون يتخفّون خلف وسطاء ومساعدين لتمرير تلك الصفقات الفاسدة ليكونوا بعيدين عن الشبهات».

وأضاف الوائلي «يتلقى هؤلاء السياسيون عمولات خاصة بهم مقابل الصمت عن عدم صلاحية تلك المواد المستوردة، فضلاً عن أنّ السعر المسجل في عقد الشراء يختلف عن السعر الحقيقي، ما يسبب خسارة البلاد لملايين الدولارات التي تتحوّل إلى فلل وقصور ومنتجعات سياحية لأولئك السياسيين في مختلف دول العالم».

44% من المشاريع المعتمدة خلال السنوات الخمس الماضية لم تنفذ (فرانس برس)

صفقات مشبوهة في وزارات العراق

بغداد ـ **أحمد النعيمي**

يستمر الفساد الإداري والمالي ينخر المؤسسات الحكومية في العراق منذ 2003 وحتى اليوم دون رادع قانوني. وكانت كبرى عمليات الفساد في ملفات الأمن، كوزارتي الدفاع والداخلية، فضلاً عن ملفات الزراعة والصناعة والتجارة وغيرها من الوزارات والمؤسسات، أسفرت عن هدر هائل للأموال، حتى وصلت خزينة الدولة إلى عجز كبير، لتعلن كتل وأحزاب سياسية حاجة العراق إلى الاقتراض من البنك الدولي لسد احتياجات البلاد من السيولة النقدية.

وكان عام 2015 شهد صفقات أسلحة بين العراق وروسيا، أثارت الشبهات لدى المراقبين. وأبرمت وزارة الدفاع العراقية صفقة توريد 130 دبابة روسية مطلع 2015 مخصصة لحرب المدن و50 مدرعة مضادة للصروخ فضلاً عن صواريخ مضادة للدروع و42 مضاد أرضي بالليزر.

وكانت قيمة هذه الصفقة، التي عقدها رئيس الوزراء حيدر العبادي خلال زيارته لروسيا في مايو/ أيار من العام الجاري، قد بلغت 3 مليارات دولار، بحسب المصادر.

لكن خبراء عسكريين كشفوا أنّ هذه الصفقات سبّبت هدراً للأموال العراقية، فكثير من تلك الأسلحة تحوّلت في ساحة المعركة إلى خردة بعد دخولها المعارك مع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وخاصةً الطائرات المروحية والدبابات والدروع التي قيل عنها بأنها مقاومة للعبوات الناسفة وصواريخ الدروع، «لكن الحقيقة أنه لا توجد آلية تقاوم العبوات الناسفة شديدة الانفجار على الإطلاق، وهذه كذبة تسويقية يعرفها العسكريون تماماً».

تظاهرات عراقية ضد الفساد (Getty)

تقرير

فيما تتواصل اضطرابات الاقتصاد الصيني، تقول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي إن انخفاض معدل النمو بنسبة 2,0% ربما يكبد الاقتصاد العالمي نسبة 0,3% وسط مخاوف عربية

موسى مهدي

يزداد القلق العالمي من احتمالات انكماش نمو الاقتصاد الصيني الذي كان حتى العام الماضي، ماكينة لتحريك النمو العالمي ومنذ أزمة المال العالمية في العام 2008. ويقدر صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد الصيني بنسبة 0,6% خلال العام الجاري، من 7,4% في العام الماضي 2014 إلى 6,8% خلال العام الجاري، وهو تقدير متواضع مقارنة مع تقديرات أخرى، تعتقد أن الاقتصاد الصيني ربما ينكمش بنسبة 2,0% خلال العام الجاري، وسط فشل الحكومة الصينية في إيقاف نزيف الأسواق وهجرة الاستثمارات الصينية، خلافاً لما كان يعتقد بعض خبراء المال.

ولكن هل هذا القلق العالمي من انخفاض معدل النمو الصيني مبرر؟ ترى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي أنه قلق مبرر، نسبةً لحجم الاقتصاد الصيني الكبير البالغ 10 ترليونات دولار، وتأثيره على تحريك أسواق السلع والخدمات في أنحاء العالم. حيث يزداد استهلاك الصين للسلع الأولية، مثل النفط والحديد والألمنيوم كلما زاد معدل النمو وزادت الصادرات. ورغم أن الدافع النفسي واستباق تكبد الخسائر، ربما يكون قد زاد حدة مخاوف المستثمرين وهروبهم من الأسواق، ولكن هنالك فعلاً دوافع مبررة وراء الهبوط الحاد في أسواق المال العالمية، خاصة تلك الأكثر ارتباطاً بالاقتصاد الصيني. وحسب تقديرات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الأخيرة، فإن انخفاض معدل النمو الاقتصادي الصيني بنسبة 2,0% لمدة عامين سيخفض إجمالي النمو العالمي بنسبة 0,3%. ولكن نسبة الانخفاض من تداعيات انكماش اقتصاد الصين، ترتفع إلى أعلى من ذلك، تبعاً، للارتباط التجاري للدول مع الصين. فمثلاً ستصل إلى 0,5% بالنسبة للاقتصاد الأميركي واقتصاد منطقة اليورو، ولكنها ربما ترتفع إلى واحد في المائة بالنسبة لاقتصادات روسيا والهند والبرازيل وبعض الاقتصادات الآسيوية، كما قد تصل إلى 0,75% بالنسبة للاقتصاد الياباني الذي خرج للتو من الركود. وذلك وفقاً لتقديرات المنظمة الدولية التي يوجد مقرها في باريس في تقريرها الصادر أخيراً، «العربي الجديد» تتناول تأثيرات تدهور الاقتصاد الصيني على سلعة النفط، وبعض الدول الرئيسية مثل اليابان وأميركا.

السوق اليابانية يبحث عن مظلة تقيه خسائر الصين (Getty)

الاقتصاد العالمي ربما يفقد 0,3% خلال العام

النمو في خطر

النفط:

تفوقت واردات الصين من النفط على أميركا، منذ أبريل/نيسان الماضي، حيث استوردت في ذلك الشهر 7,4 ملايين برميل يومياً، مقارنة بواردات أميركا البالغة 7,3 ملايين برميل يومياً. وذلك وفقاً لإحصائيات إدارة معلومات الطاقة الأميركية. وتستورد الصين في المتوسط حوالى 7,3 ملايين برميل يومياً، مقارنة بالاستيراد الأميركي البالغ 7,08 ملايين برميل يومياً. ومن هذا المنطلق يمكن النظر إلى تداعيات اضطرابات الصين على أسعار النفط التي تنهار بشكل حاد تبعاً للتدهور في السوق الصيني. ولكن تأثير الصين على سلعة النفط لا يقف عند حد حجم الاستهلاك، وإنما يزداد بسبب أن الصين تعكف منذ سنوات على ملء خزانات الاحتياطي الاستراتيجي من النفط الذي تخطط له أن يبلغ 250 مليون برميل يومياً. والآن الصين في المرحلة الثانية من الاحتياط الاستراتيجي، وربما تتوقف إذا لم تتمكن من وقف التدهور الاقتصادي. أما العامل الثاني المؤثر في أسواق المال العالمية من تداعيات الصين على أسعار النفط، فهو أسهم الشركات النفطية وشركات الطاقة عموماً التي تشكل نسبة كبيرة من ثقل المؤشرات في السوق الأميركي والأوروبي. ويلاحظ أن هروب المستثمرين من شركات الطاقة بعد أكبر العوامل في انهيار أسواق المال العالمية. وعلى الصعيد النفط العربي وانعكاسات الصين على اقتصاديات دول مجلس التعاون، يلاحظ أن الصين تستورد قرابة مليار برميل سنوياً من هذه الدول، إضافة إلى كميات ضخمة من البتروكيماويات السعودية. وفي حال تدهور النمو الصيني، فإن ذلك سينعكس على الطلب العالمي على النفط وأسعاره، وبالتالي سينعكس ذلك سلباً على نمو اقتصاديات هذه الدول.

الاقتصاد الياباني ربما يعود للركود واقتصاديات روسيا والهند أكبر الخاسرين

مخاوف على مليار برميل نفط يصدرها العرب للصين

اليابان:

بعد الاقتصاد الياباني ثالث أكبر اقتصاد عالمي بعد أميركا والصين، حيث يبلغ حجمه 4601,1 مليار دولار، ويمثل حوالى 7,41 % من إجمالي الاقتصاد العالمي. ويلاحظ أن الشركات اليابانية ترتبط بدرجة كبيرة في تسويق منتجاتها للسوقين الأميركي والصيني. وبالتالي، فإن تأثير تباطؤ الاقتصاد الصيني على اليابان سيكون كبيراً، خاصة أن الاقتصاد الياباني خرج حديثاً في نهاية العام الماضي من دورة انكماش. وتقدر منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي أن ينمو خلال العام الجاري بحوالى 0,75%. وبالتالي، إذا تباطأ نمو الاقتصاد الصيني بنسبة 2,0%، فإن ذلك سيعني عودة الاقتصاد الياباني للركود. ويذكر أن جرعات التحفيز «النقدي والمالي»، التي طبقتها حكومة رئيس الوزراء الحالي شينزو آبي، وزيادة الأجور نجحت لأول مرة في إخراج اليابان من دورة الركود التي دخلت فيها منذ العام 2000. وبالنسبة للولايات المتحدة، أثرت حتى الآن اضطرابات الصين في تأجيل رفع سعر الفائدة، ولكن هنالك مخاوف من انخفاض النمو إلى 2,0% خلال العام المقبل، خاصة أن الشركات الأميركية تعتمد في جزء كبير من مبيعاتها على السوق الصيني. ورغم أن السوق الأميركي سوق ضخم، حيث يبلغ حجم استهلاكه السنوي 11 ترليون دولار، إلا أن التباطؤ الصيني سيؤثر على شركات الطاقة وشركات البرمجة والتقنية، والعديد من الشركات ذات الثقل في السوق الأميركي. وعلى الصعيد الأوروبي، يلاحظ أن الاقتصاد الألماني سيكون أكبر المتأثرين، حيث تبيع الشركات الألمانية المعدات والآليات، وقالت وزارة الاقتصاد الألمانية يوم الجمعة إن الطلبيات الصناعية الألمانية تراجعت أكثر من المتوقع في يوليو/تموز بفعل انخفاض الطلب الخارجي، لكنها أشارت إلى أن ضعف اليورو والتعافي في منطقة اليورو سيدعمان التجارة الخارجية. وفي هذا الصدد أظهرت البيانات أن طلبيات السلع الألمانية الصادرة أمس انخفاضاً بنسبة انخفضت 1,4% على أساس شهري، وهبطت الطلبيات التي تلقتها المصانع الألمانية من الخارج بنسبة 5,2%.

ومن هذا المنطلق يمكن قراءة تداعيات أزمة الاقتصاد الصيني على أسواق المال العالمية، حيث عادت أمس معظم البورصات في أوروبا وآسيا إلى اللون الأحمر. وكانت السوق اليابانية الأكثر تأثيراً؛ بحكم ارتباط شركاتها بدرجة كبيرة بالسوق الصيني.

وحسب رويترز، سجل المؤشر نيكاي أكبر خسائره الأسبوعية في نحو عام ونصف العام، مع إقبال المضاربين على بيع العقود الآجلة واستمرار عزوف المستثمرين عن المخاطرة.

تراجع الدولار

العربي الجديد

تراجع الدولار أمس أمام العملة اليابانية، بسبب تراجع احتمالات رفع سعر الفائدة الأميركية في الشهر الجاري، وارتفع طلب الأفراد على الين الياباني الذي يعتبر ملاذاً آمناً، مع انخفاض الأسهم في الوقت الذي تزداد فيه ثقة بعض المتعاملين بأن تقرير الوظائف الأميركية الذي يصدر في وقت لاحق، ربما لن يدفع مجلس الاحتياط الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) على الأرجح إلى رفع أسعار الفائدة.

وقال بعض المتعاملين إنه إذا جاء تقرير الوظائف في القطاعات غير الزراعية الأميركية متماشياً مع التقديرات أو فاقها قليلاً، فمن المستبعد أن يغير توقعات عدم رفع مجلس الاحتياط لأسعار الفائدة في وقت لاحق هذا الشهر. وانحسرت توقعات رفع الفائدة الأميركية في سبتمبر/أيلول الجاري، مع تباطؤ الاقتصاد الصيني الذي أثار تقلبات متزايدة في الأسواق. وأدى ذلك إلى تعثر الدولار في الأسابيع الأخيرة، وخصوصاً أمام الين.

وانخفض الدولار أمس بنسبة 0,7 %إلى 119,25 ين، متجهاً لتكبد خسائر نسبتها 2,0% هذا الأسبوع الذي عانى فيه من موجة عزوف عالمية عن المخاطرة عززت الين واليورو. كما ارتفع الين أيضاً أمام اليورو الذي تعرض لضغوط واسعة، بعدما كشف البنك المركزي الأوروبي عن تقييم حذر لاقتصاد منطقة اليورو.

يوميات

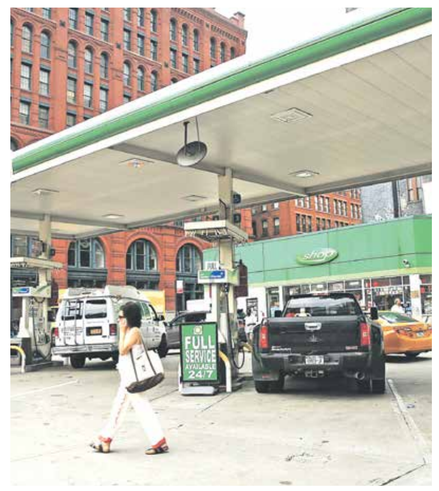
شركات الطاقة أكبر الخاسرين

قاد قطاع الطاقة خسائر الشركات الأوروبية، أمس، حيث كان المستثمرون في شركات الطاقة أكبر الخاسرين من بين القطاعات الأخرى.

وهبط مؤشر «ستوكس يوروب 600 » لأسهم شركات النفط والغاز 2,0%، مقتفياً أثر الخسائر الحادة لأسعار النفط الخام. ونزل المؤشر يوروفرست 300 لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى 1,2% إلى 1412,41 نقطة بحلول الساعة 07:06 بتوقيت جرينتش بعد صعوده 2,4% في الجلسة السابقة بعدما بعث البنك المركزي الأوروبي برسالة تميل إلى التيسير الكمي.

روسيا تبشر باستمرار التخمة النفطية

قال وزير الطاقة الروسي، الكسندر نوفاك، لتلفزيون روسيا 24، أمس، إن أسواق النفط ستظل متخمة بالمعروض في 2015، مضيفاً أنه يعتبر ما بين 50 و70 دولاراً سعراً عادلاً لبرميل النفط الذي يُعد سلعة التصدير الرئيسية لروسيا. وكان نوفاك قد قال في يونيو/حزيران الماضي، إن تراوح سعر النفط بين 60 و70 دولارا للبرميل سيكون مريحاً للسوق.

وتراجع خام القياس العالمي مزيج برنت بنسبة 0,5% أمس، إلى 50,4 دولاراً للبرميل. وتشير التوقعات إلى استمرار تراجع الأسعار خلال الفترة المقبلة.

بيع ناقلة تهريب النفط الليبي بالمزاد

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

أطلت قضية ناقلة النفط المتهمة بتهريب النفط من ليبيا من جديد، بعد أن أعلن النائب العام الليبي في طرابلس، أن ليبيا تعتزم بيع الناقلة، التي اتهمت باستخدامها مليشيا إبراهيم الجضران، في محاولة آنذاك لتجاوز الحكومة الليبية وتصدير الخام بنفسها في العام الماضي.

وقد حملت الناقلة «موريننج جلوري» الخام في ميناء السدرة شرق ليبيا، وأبحرت في مارس/آذار 2014، قبل أن تعترضها البحرية الأميركية قبالة سواحل قبرص وتعيدها إلى طرابلس.

وقال مكتب النائب العام في بيان على موقعه الإلكتروني الخميس، إنه تقرر بيع الناقلة في مزاد علني للبيع يوم الخميس المقبل.

وكانت الناقلة قد بيعت لمواطن ليبي مقرب من جماعة معارضة يقودها إبراهيم الجضران، الذي كان قد سيطر على موانئ نفط رئيسية في شرق البلاد عام 2013، للمطالبة بحكم ذاتي لشرق ليبيا، وذلك وفقاً لنسخة من عقد البيع، وقالت وكالة رويترز، إنها اطلعت عليها في ذلك الحين. ولم يتضح ما إذا كانت الناقلة قد بيعت مرة أخرى بعد ذلك.

وأنهى الجضران حصاره للميناء بعد أسابيع من المحاولة الفاشلة لتصدير النفط، وهو حالياً متحالف مع الحكومة التي تتخذ من طبرق شرق البلاد مقراً لها، منذ أن فقدت السيطرة على العاصمة قبل نحو عام، فيما تسيطر حكومة المؤتمر الوطني على طرابلس.

الناقلة حاولت بيع النفط بـ12 دولارا للبرميل عبر مصاف أوروبية

وأكدت الحكومة الليبية، التي كان برأسها في ذلك الوقت علي زيدان، أنّ تحميل الناقلة بالنفط أمرٌ غير قانوني وسرقة للمال العام، وطالبت بمساعدة دولية لإيقافها وإعادتها إلى ليبيا.

وشكل حصار الموانئ النفطية في ذلك الحين، أحد أهم التحديات أمام المؤتمر الوطني في إرساء الأمن وإدارة الموارد والمؤسسات، وهو ما دفعه لسحب الثقة من رئيس الوزراء السابق علي زيدان، الذي غادر البلاد إلى ألمانيا في مارس/آذار من العام الماضي.

وبحسب مسؤولين ليبيين، فإن الناقلة، التي كانت ترفع علم كوريا الشمالية، حملت نحو 340 ألف برميل، وحاولت بيع النفط الخام بنحو 12 دولاراً للبرميل عبر مصاف أوروبية. وتعتمد ليبيا على إيرادات النفط في توفير أكثر من 95% من إيرادات الدولة. وتراجع الإنتاج إلى حدود 500 ألف برميل يومياً، في المتوسط، مقابل 1,6 مليون برميل في يوليو/تموز 2013.

من الآخر

كلفة باهظة

صدام الكمالي

قدّر مسؤولون وخبراء اقتصاد كلفة الحرب في اليمن، إضافة إلى ضربات التحالف العربي، الذي تقوده السعودية، بنحو 10 مليارات دولار خلال الشهر الأول من بدء الحرب ضد جماعة أنصار الله «الحوثيين».

اليوم وبعد أكثر من خمسة أشهر على بدء هذه الحرب، من يستطيع أن يقدّر خسائر اليمن الفقير..؟! ثم كيف لبلد فقير كاليمن أن يتحمل كل هذه الفاتورة الثقيلة والباهظة..؟!

منذ ما يزيد على خمسة أشهر واليمن، إضافة إلى فقدانه الآلاف من المواطنين في آلة الحرب؛ يخسر اقتصاده وبنيته التحتية البسيطة، التي بنيت أغلبها على نفقة دول خليجية وأجنبية، في حين يعود البعض الآخر إلى حقبة الرئيس الراحل إبراهيم الحمدي.

ومع أن أغلب تلك المشروعات تعود لمنح خارجية؛ ظل الرئيس المخلوع، علي عبد الله صالح، على مدى 33 عاماً، يضحك على الشعب بأسطوانة بناء الطرقات والجامعات والمستشفيات وتشييد الجسور، ويأموال الشعب وأموال قروض الخارج راح المخلوع يبرم صفقات الأسلحة من روسيا والصين، وتخزينها في العاصمة وبقية المحافظات لاستخدامها لإسكات الشعب.

ورغم أن اليمن يحتل المرتبة 72 عالمياً في الإنفاق العسكري الذي يصل سنوياً إلى 1,4 مليار دولار؛ كان المخلوع في كل صفقاته وفساده في الإنفاق العسكري يعمل على بناء جيش عائلي لحمايته وحاشيته، وقبيل ثورة 2011 بأشهر. قام صالح بعقد صفقة أسلحة روسية تتجاوز قيمتها مليار دولار، ضمن برنامج تحديث للجيش تقدر موازنته بـ 4 مليارات دولار.

اليوم وبعد أشهر من ضربات التحالف العربي على مخازن الأسلحة في صنعاء، وبقية المحافظات، تبخرت كل تلك الأسلحة والصفقات، وتلاشى الجيش الذي ظل المخلوع يبنيه لحمايته وأسرته بعيداً عن حماية الشعب ومقدراته.. تلاشى لأن عقلية المخلوع المريضة قررت أن تنتقم من شعب بأكمله على ثورته، التي أزاحته من السلطة عام 2012؛ من خلال تسليم الدولة واقتصادها وأسلحتها ومعسكراتها، وكل ثرواتها لجماعة مسلحة تتعامل بقوة السلاح ولا تعرف إلا القتل وسفك الدماء.

منذ خمسة أشهر واليمن يخسر الكثير من أبنائه وأمواله ومقدراته، فمتى يمكن لنزيف الخسائر هذه أن يتوقف ويعود اليمن سعيداً..؟!

مع الناس

الملابس الجاهزة تدفع مهنة الخياط نحو الانقراض (Getty)

«الترزي»
مهنة تقاوم لمنافسة «الجاهزة» بمصر

القاهرة ـ **محمد توفيق**

ظلت مهنة الترزي (الخياط) في مصر لعقود طويلة الأكثر رواجاً لإقبال الناس على ممتهنيها في الأعياد والمناسبات المختلفة، إلا أن بريقها انطفأ خلال السنوات الأخيرة، وبدأت في الأفول والتواري عن أنظار المستهلكين مع انتشار الملابس الجاهزة المحلية والمستوردة، لينحصر نشاط القليل ممن بقي في هذه المهنة سواء رجال أو نساء في إجراء ترميمات لملابس قديمة أو تعديلات في ثياب جديدة تحتاج إلى ضبط أكبر لمقاسات مشتريها.

حفني عبد الستار، البالغ من العمر 55 عاما، والذي يعمل خياطاً في أحد أشهر الأحياء الشعبية بالعاصمة القاهرة منذ أكثر من 40 عاماً، يقول لـ«العربي الجديد» إن مهنته شارفت على الانقراض بعد أن أصبحت غير جاذبة للعمل.

ويضيف أن مهنة الترزي الآن اقتصرت على عمل تعديلات للملابس الجاهزة، مثل تضييق أو تقصير بنطال، لافتا إلى أن هذه الأعمال كانت هامشية في الماضي ولا يقبلها الكثير من أصحاب الحرفة لاسيما في أوقات ضغط العمل في الأعياد والمناسبات مثل موسم المدارس، غير أنها أصبحت اليوم العمل الأساسي لكل من يعمل في هذه المهنة، نظراً لانتشار الملابس الجاهزة التي تجذب الناس بخاصة الشباب. ويتابع أنه بعد ارتفاع أسعار الأقمشة أصبح نادراً ما يأتي أحد لتفصيل ملابس، مشيرا إلى أن سعر التفصيل يفوق في الغالب ثمن الجاهز.

وبحسرة يتذكر الحاج حفني، السنوات الماضية قائلا «الترزي قبل نحو 15 عاما كان يعد من المهن المرتفعة الدخل، وكان المحل الواحد يعمل به من 5 إلى 7 صنايعية (حرفيين)، وكان هناك تعدد للورديات (الدوام)، أما الآن فقد تقلص عمل الترزية ليقتصر على عامل واحد فقط في الغالب هو صاحب المحل، واضطرت محلات الترزية إلى الشوارع الجانبية لتوفير قيمة الإيجار، بعد أن كانت تحتل واجهات الشوارع والميادين الرئيسية وقت رواج المهنة».

ويقول إنه كان يملك محلين في السابق، جمع منهما مالاً وفيرا واستطاع بناء منزل مكون من ثلاثة طوابق، وتعليم أبنائه من هذه المهنة، التي أصبحت مهددة بالانقراض.

ورغم تواري مهنة «الترزي» عن الأنظار، فإن الحاج حفني يقول إنه ما يزال متمسكا بها، لحبه الشديد لها ورغبته في الاستمرار بالعمل، مضيفا « أعلم أنه لو تم النظر لهذه المهنة من ناحية المكسب والخسارة سأغلق المحل فوراً ولكن لا أريد ذلك فهي كل ما أملك».

ويشير إلى أن إجمالي دخل «الترزي» الآن لا يتجاوز 1700 جنيه (217,1 دولاراً) شهرياً، بينما لا يستأجر محلاً بأكثر من 400 جنيه (51 دولاراً) في الشهر، ويكون في الغالب في أقل منطقة في الشارع من حيث القيمة الإيجارية.

ويتابع «هذه المهنة أصبحت لا تورث للأجيال الجديدة، لقلة العائد المادي منها، وكل من يخرج من هذه المهنة سواء لكبر السن أو الموت لا يدخل أحد مكانه».

لكن الحاج حفني، يؤكد أن مهنة الترزي ما زالت تقاوم في المناطق الريفية خاصة في الصعيد (جنوب مصر)، وذلك لارتباط بعض الناس بالجلباب البلدي ذي المظهر المميز، ورفضهم نظيره الجاهز، غير أنه توقع أن يتأثر الريف أيضا بغزو الملابس الجاهزة وتغير العادات خلال سنوات قليلة، لأن الأجيال الجديدة تتجه للملابس الجاهزة.

ويبلغ عدد مصانع الملابس وفقا لغرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات نحو 10 آلاف مصنع، ويعمل بها نحو مليون ونصف مليون عامل. وتمثل صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة نحو 3% من جملة الناتج القومي باستثمارات 50 مليار جنيه (6,38 مليارات دولار)، وتقدر صادراتها بحوالي 7 مليارات جنيه (894 مليون دولار) سنوياً وفق البيانات الرسمية. ويقول يحيى زناتيري نائب رئيس شعبة الملابس الجاهزة في غرفة القاهرة التجارية، إن «حجم الإنتاج المحلي لهذه الصناعة يتراوح بين 10 و15 مليار جنيه سنوياً (1,27 و1,9 مليار دولار).

ويضيف أنه رغم كبر حجم الإنتاج المحلي، فإن حجم الملابس المستوردة يقوض هذا الإنتاج، بسبب انتشار عمليات التهريب، مشيرا إلى أن هناك جهات تقدر سوق الملابس المستوردة بحوالي 5 مليارات جنيه (638 مليون دولار).

وبلغت إلى أن الإقبال على شراء الملابس انخفض بنسبة 50% خلال موسم عيد الفطر، مقارنة بموسم السنة الماضية، لاعتبار الكثير من الأسر، لا سيما من محدودة الدخل أن الملابس من الأشياء غير الضرورية في ظل ارتفاع أسعار المسكن والمواد الغذائية.

سيارات

أظهر تقرير لجمعية مصنعي ومسوقي السيارات في بريطانيا، ارتفاع إجمالي مبيعات السيارات السياحية في هذا البلد بين يناير/كانون الثاني وأغسطس/آب الماضيين بنسبة 6,7%، ليصل إلى أكثر من 1,63 مليون سيارة. وذكر التقرير، أن المبيعات خلال أغسطس/آب الماضي تجاوزت 79 ألف سيارة، بارتفاع بلغت نسبته 9,6%، مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي، مشيرا إلى أن المبيعات واصلت تحقيق نمو إيجابي للشهر الـ 42 على التوالي. وأشار إلى أن نمو المبيعات شمل جميع أنواع السيارات والمحركات، فيما سجلت مبيعات السيارات الكهربائية أكبر معدل نمو وصل إلى 52,3% في فترة المقارنة، لترتفع نسبة انتشار هذا النوع من السيارات في بريطانيا إلى 2,4% من إجمالي المبيعات.

وعزا التقرير نجاح هذا القطاع في تحقيق أعلى معدلات النمو في المبيعات إلى بقاء معدل الفائدة عند أدنى مستوى في تاريخ بريطانيا بنسبة 0,5%.

بورصات عربية

ربح رأس المال السوقي للبورصة المصرية خلال تعاملات الأسبوع الماضي، نحو 12,7 مليار جنيه (1,6 مليار دولار)، ليغلق عند 450,4 مليار جنيه (57,5 مليار دولار)، مقابل 437,7 مليار جنيه (55,9 مليار دولار)، في الأسبوع السابق عليه. وارتفع المؤشر الرئيسي «إيجي إكس 30»، الذي يقيس اداء أنشط 30 شركة بنسبة 3%، ليصل إلى مستوى عند 7295 نقطة، وفق بيانات البورصة.

واصل سوق دبي المالي خسائره للأسبوع السادس على التوالي، في ظل تراجع شبه جماعي لقطاعاته الرئيسية بقيادة العقارات والمصارف.

وتراجع المؤشر العام للسوق خلال الأسبوع الماضي بنسبة 2,14%، فاقداً حوالي 78 نقطة من رصيده، ليصل إلى مستوى 3570,3 نقطة.

نفط

أظهرت بيانات أن واردات الهند من النفط الإيراني انخفضت 27% في أغسطس/آب، لتصل إلى أدنى مستوياتها في 5 أشهر، قبل غلق مزمع لوحدات في مصفاتين بالهند بداية من منتصف سبتمبر/أيلول الجاري.

وأشارت البيانات وفق وكالة رويترز، إلى أن الهند استوردت نحو 198,8 ألف برميل يومياً من النفط الإيراني، بانخفاض 7,7% عن يوليو/تموز. ورغم هذا التراجع لا يزال من المتوقع أن ترفع الهند وارداتها، مع تخفيف العقوبات عن إيران العضو في منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك».

وكانت إيران ثاني أكبر موردي النفط للهند في السنة المالية المنتهية في 31 مارس/آذار 2007، لكنها تراجعت إلى المرتبة السابعة في السنة المالية الماضية بسبب العقوبات. والهند رابع أكبر مستهلك للنفط في العالم وأكبر عملاء إيران بعد الصين.

عقوبات أميركية على شركات صينية

تعد الولايات المتحدة لفرض عقوبات على شركات صينية، تقول واشنطن إنها قامت بسرقات عن طريق الإنترنت للملكية الفكرية الأميركية. ونقلت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية، عن ثلاثة مسؤولين أميركيين قولهم، إن العقوبات قد تطبق هذا الأسبوع، قبل زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ في وقت لاحق هذا الشهر إلى الولايات المتحدة.

وتشير الشكوك إلى أن متسللين صينيين كانوا وراء سلسلة من حوادث اختراق البيانات في الولايات المتحدة ما أحدث توتراً في العلاقات بين واشنطن وبكين.

وزير الطاقة الروسي، الكسندر نوفاك، اعلن ان شركة «غازبروم» ستزود مصر بنحو مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً على مدى السنوات الخمس القادمة، حسب «روسيا اليوم».

الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، قال امس، إن اقتصاد بلاده تأقلم مع اسعار النفط الجديدة، والتي انخفضت بشكل ملحوظ منذ منتصف العام الماضي 2014.